محليات

مرسوم بمنح دورة امتحانية وعام استثنائي للطلاب الراسبين والمستنفدين في المرحلة الجامعية الأولى والتأهيل والتخصص والدراسات العليا

| دمشق - سانا

أصدر السيد الرئيس بشار الأسد أمس المرسوم رقم ٢٤٦ لعام ٢٠١٦ القاضي بمنح دورة إضافية واحدة لطلاب المرحلة الجامعية الأولى في الجامعات الذين رسبوا في أي مقرر بنتيجة امتحانات العام الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦ ومنح عام استثنائي في العام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧ لطلاب المرحلة الجامعية الأولى الذين استنفدوا فرص التقدم للامتحان المسموح بها من داخل الجامعة أو خارجها.

وفيما يلي نص المرسوم..

المرسوم رقم ٢٤٦

بناء على أحكام قانون تنظيم الجامعات رقم ٦ لعام ٢٠٠٦

وعلى أحكام المرسوم رقم ٢٥٠ لعام ٢٠٠٦ المتضمن اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات

يرسم ما يلي:

أولاً- المرحلة الجامعية الأولى:

المادة (١)

أ- تمنح دورة امتحانية إضافية واحدة يحدد موعدها بقرار من وزير التعليم العالي لطلاب المرحلة الجامعية الأولى في الجامعات الذين رسبوا في أي مقرر بنتيجة امتحانات العام الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦ بمن فيهم من استنفدوا أول مرة فرص التقدم للامتحان المسموح بها من داخل الجامعة أو خارجها هذا العام.

ب- يحتفظ الطلاب المشمولون بأحكام الفقرة (أ) السابقة بعلاماتهم في أعمال السنة أو الاختبارات العملية أو حلقات البحث أو ما هو في حكمها.

ج- تحل هذه الدورة محل الدورة التكميلية لمن يحق لهم التقدم إلى دورة تكميلية في العام الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦.

د- تعد هذه الدورة دورة امتحانية مستقلة في معرض صرف تعويضات الأعمال الامتحانية.

المادة (٢)

أ- يمنح عام استثنائي في العام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧ لطلاب المرحلة الجامعية الأولى في الجامعات الذين استنفدوا فرص التقدم للامتحان المسموح بها من داخل الجامعة أو خارجها ممن استفادوا من دورة استثنائية سابقة أو لم يستفيدوا منذ العام الدراسي ١٩٩٥-١٩٩٦ وحتى العام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥ وكذلك المستنفدون فرص التقدم للامتحان الذين تقدموا إلى امتحانات العام الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦ ولم يتبدل وضعهم.

ب- يحتفظ الطلاب المشمولون بأحكام الفقرة (أ) السابقة بعلاماتهم في أعمال السنة أو الاختبارات العملية أو حلقات البحث أو ما هو في حكمها أو إعادتها وفق الأسس المعتمدة.

ج- يستفيد من أحكام الفقرتين السابقتين الطلاب الذين استنفدوا فرص التقدم للامتحان المسموح بها من داخل الجامعة أو خارجها بنتيجة امتحانات الدورة المحددة في المادة (١) من هذا المرسوم.

المادة (٣)

أ- ينقل الطالب من سنة إلى أخرى استثناء من أحكام الفقرة (أ) من المادة ٩٩ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بالمرسوم رقم ٢٥٠ لعام ٢٠٠٦ وتعديلاته إذا كان يحمل ستة مقررات على الأكثر سواء أكانت إدارية أم غير إدارية من مختلف سني الدراسة للعام الدراسي ٢٠١٥- ٢٠١٦ فقط على أن تراعى الأحكام الخاصة في كليات الهندسة المعمارية والفنون الجميلة أما في السنة التحضيرية في الكليات الطبية فينقل الطالب إلى السنة الثانية إذا كان يحمل خمسة مقررات على الأكثر.

ب- تعد أربعة مقررات من المقررات الستة المذكورة في الفقرة (أ) السابقة مقررات إدارية حتى التخرج ويتم تحديد هذه المقررات وفق الأسس التي تحددها التعليمات التنفيذية لهذا المرسوم.

ج- الاستفادة من أحكام الفقرة (أ) السابقة غير إلزامية للطالب.

المادة (٤)

يستفيد من أحكام المادة (٣) من هذا المرسوم الطالب الذي استنفد أول مرة فرص التقدم للامتحان المسموح بها من داخل الجامعة أو خارجها في العام الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦.

المادة (٥)

كل طالب مستنفد متوقف تخرجه على مقررات التدريب العسكري يعد متخرجاً بنهاية الدورة الإضافية المحددة في المادة (١) من هذا المرسوم.

ثانيا- مرحلة دراسات التأهيل والتخصص..

المادة (٦)

أ- يمنح طلاب دراسات التأهيل والتخصص الراسبون أو المنقولون في العام الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦ دورة امتحانية إضافية في العام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧ يحدد موعدها في التعليمات التنفيذية لهذا المرسوم.

ب- يمنح عام استثنائي في العام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧ لطلاب دراسات التأهيل والتخصص الذين استنفدوا فرص التقدم للامتحانات من خارج الجامعة منذ العام الدراسي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وحتى العام الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦.

ثالثاً- مرحلة الدراسات العليا

المادة (٧)

أ- يمنح طلاب درجة الماجستير المسجلون في سنوات المقررات الراسبون أو المنقولون بنتيجة امتحانات العام الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦ دورة امتحانية واحدة في العام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧ يحدد موعدها في التعليمات التنفيذية لهذا المرسوم.

ب- يمنح عام استثنائي في العام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧ لطلاب درجة الماجستير الذين استنفدوا فرص التقدم للامتحانات من خارج الجامعة منذ العام الدراسي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وحتى العام الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦.

المادة(٨)

يمنح طلاب درجتي الماجستير والدكتوراه المسجلون في مرحلة الأطروحة قبل تاريخ ٢٠١٦/٣/١ مهما كان وضعهم سواء كانوا في المرحلة الأساسية أم التمديد أم إيقاف التسجيل أم المدة التي أعطيت لهم بموجب المراسيم السابقة «سنتين ميلاديتين إضافيتين بالإضافة إلى المدد المحددة لهم بموجب الأنظمة النافذة».

المادة(٩)

يضع وزير التعليم العالي التعليمات التنفيذية لأحكام هذا المرسوم.

المادة(١٠)

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

دمشق في ١٤٣٧/١٠/٢٨ هجري الموافق لـ٢٠١٦/٨/٢ ميلادي.

رئيس الجمهورية
بشار الأسد

صدور ٧٠٪ من نتائج مقررات الهندسة المعمارية بدمشق

محمود لـ«الوطن»: الامتحان العملي شرط للتسجيل في الكلية خلال النصف الأول من أيلول القادم

| فادي بك الشريف

بين عميد كلية الهندسة المعمارية في جامعة دمشق الدكتور سليمان محمود لـ«الوطن» أن ٧٠٪ من مقررات كلية الهندسة صدرت نتائجها وهناك متابعة لتسريع صدور النتائج، مشيراً إلى أن عدد المقررات في الكلية يقدر بنحو ٥ مقررات بين مواد تقليدية ومؤتمتة، مؤكداً في سياقه أن هناك انخفاضاً في عدد الضبوط الصادرة في الامتحان والتي قدرت بضبطي غش فقط بامتحانات الفصل الدراسي الثاني.

وأشار عميد الكلية إلى أن عدد الطلاب الإجمالي في الكلية يقدر بـ٣٣٠٠ طالب وطالبة، ذاكراً أن ٢٩٠٠ طالب وطالبة في جامعة دمشق، كما أن هناك ٤٠٠ طالب وافد من جامعة حلب مستضاف بجامعة دمشق.

وقال محمود: إن كلية الهندسة تجري دورة تأهيلية للطلاب فمن سيتقدمون للتسجيل في كلية الهندسة على أن تتم وفق مراحل ويتدرب بها الطالب على الرسومات الخاصة بالإخراج المعماري والتشكيل البصري ضمن دورة تقيمها الكلية بالتعاون مع الوحدة النقابية التابعة لنقابة المعلمين.

مشيراً إلى أن هذه الدورة تؤهل طالب البكالوريا ممن سيقدم للهندسة المعمارية للإطلاع على الرسومات الخاصة والذي ستولد لديه قدرة على التحضير المسبق للمسابقة التي يعتبر اجتيازها شرطاً لدخول السنة الأولى حتى لو أن درجات المفاضلة تخول الطالب دخول الكلية.

وأوضح عميد الكلية أن المسابقة «الامتحان» من المتوقع أن يتم خلال النصف الأول من الشهر التاسع ضمن اختبار عملي تطبيقي مدته ٤ ساعات ومن ثم يتم تشكيل لجنة تحكيم بإشراف جامعة دمشق لتقييم المسابقة التي تعتبر كما سبق شرطاً للتسجيل في الكلية.

جهاز مرنان لمشفى النبك والمحافظ يوجه برفع حوافز الكوادر

| الوطن

تزويد المشفى الوطني في مدينة النبك بجهاز مرنان مغناطيسي للحد من عناء سفر المواطنين إلى مدينة دمشق والمدن التي يتوافر فيها مثل هذا الجهاز وتخصيص يوم إضافي لتحليل الهرمونات في المشفى وتجهيز وإكساء طابق إضافي للمشفى كانت من ثمار الجولة التفقدية التي قام بها محافظ ريف دمشق المهندس علاء منير إبراهيم وأمين فرع ريف دمشق لحزب البعث العربي الاشتراكي في المحافظة الدكتور أحمد همام حيدر يرافقهما عدد من مديري الخدمات في المحافظة وبعد جولتهما في المشفى الوطني للنبك تفقدا مشفى الشهيد باسل الأسد في مدينة دير عطية التي تم وضعها في الخدمة قبل أشهر بعد عمليات إعادة الصيانة والتأهيل جراء العمليات الإرهابية التي تعرض لها والتي بلغت تكلفتها نحو ٧٥٠ مليون ليرة سورية واستمع المحافظ وأمين الفرع من المدير العام لهيئة مشافي القلمون الدكتور إبراهيم العرسالي عن عمل المشافي في المنطقة.

ووجه المحافظ بزيادة الكوادر الطبية التخصصية بمشافي الهيئة وهي مشفى النبك الوطني ومشفى باسل الأسد في دير عطية ومشفى مدينة قارة ومشفى مدينة يبرود. كما وجه بدراسة إمكانية رفع حوافز الكوادر الطبية التخصصية والفنيين والعاملين في هذه المشافي بما يتناسب مع الجهود الكبيرة التي يبذلونها وللارتقاء بمستوى الخدمات الطبية إلى أعلى المستويات. بعد ذلك تم تفقد قرية ذوي الاحتياجات الخاصة في دير عطية ودار المسنين التي ترعاهما جمعية الوفاء الخيرية كما تمت زيارة المركز الثقافي في دير عطية وزيارة مجلس المدينة.

وأكد المحافظ ضرورة العمل بروح الفريق الواحد وتعزيز ثقافة التعاون والأعمال الخيرية التي تعتبر منطقة القلمون مصدراً لها وكان المحافظ وأمين الفرع قد تفقدا بعض المراكز الامتحانية في مدينة النبك للدورة التكميلية الثانية واستمعا من الطلاب إلى وجهة نظرهم في الأسئلة الذين أكدوا أنها ضمن المستويات المقبولة والجيدة ووعد المحافظ باستكمال زيارته لمدينتي قارة ويبرود خلال الفترة القريبة القادمة.

التربية تخفض درجات قبول التعليم العام في حماة وسلمية وريفها

| حماة - محمد أحمد خبازي

استجابت وزارة التربية، لمديريتها في حماة، التي أعدت دراسة حول اعتماد درجات القبول في التعليم العام لطلاب شهادة التعليم الأساسي، التي كانت الوزارة أصدرتها سابقاً لحماة وريفها وعدّتها دوائر التربية مجحفة بحق الطلاب من الذين لن يُقبل العديد منهم بهذا التعليم، وسينتهي بهم المطاف إلى الشارع!!.

فقد أصدر وزير التربية القرار رقم ٣٢٣٨٠/٥٤٣/٤/٥ تاريخ ٢٠١٦/٨/١ والموجه إلى تربية حماة، ويتضمن اعتماد درجات القبول في التعليم العام وفق مجموع الدرجات ١٩٦٥ لطلاب حماة، و١٧٩٩ لطلاب سلمية، و١٧٠٦ لطلاب ريفها.

وهو ما وجد صدى طيباً عند الطلاب وذويهم، الذين كانوا يرون في المعدلات السابقة إجحافاً كبيراً عدا كونها لم تحقق النسبة التي حددتها وزارة التربية ذاتها، والمقدرة بـ٧٠٪ من عدد الطلاب، إذ لم تتجاوز نسبة قبولهم الـ٥٥٪!!

وهو ما جعل قضيتهم تتحول إلى قضية رأي عام، وحظيت باستنكار شديد من الأهالي، وحتى من القائمين على العملية التربوية في المحافظة.

وقد أكد مدير المجمع التربوي في منطقة سلمية إسماعيل فرج أنه تمت مخاطبة مديرية التربية بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢٩ بالكتاب رقم ٥٠٣ الذي تضمن ما يلي: بناء على تعليمات القبول في الصف الأول الثانوي في المدارس الثانوية كانت علامات القبول لمحافظة حماة ١٩٩٠ درجة في المدينة و١٩٥٥ في ريفها، وتم إجراء إحصاء على عدد الناجحين والمقبولين في الصف الأول الثانوي لمدارس سلمية ومدارس البلدات (صبورة - بري - السعن) فكانت النتيجة أن نسبة القبول لا تتجاوز ٥٤,٤٤٪ لذلك نقترح معاملة مدارس سلمية بشكل مستقل من حيث النسبة المئوية للقبول وهي ٧٠٪ للتعليم الثانوي العام و٣٠٪ للتعليم المهني.

وكان الرد أن الوضع ستتم دراسته جدياً وإحالته للوزارة، فنحن كمجمع تربوي شعرنا بضرورة التحرك والسعي الجدي والحثيث لأن الامتحانات في مدينة سلمية كانت نزيهة وشفافة.

وقضت استجابة وزارة التربية لتخفيض المعدلات على كل تلك المؤرقات والمخاوف، والمشكلات التي كان من الممكن أن تنجم عن المعدلات السابقة.

٦١٥ مليوناً لصيانة طرق السويداء

| السويداء - عبير صيموعة

العمل على استكمال جميع المشاريع الطرقية المتعثرة والمتوقفة في المحافظة والإسراع في صيانة وتأهيل عدد من الطرق وتنفيذ المعابر المرورية على طريق عام دمشق السويداء في موقعي لاهثة والمتونة إضافة لتنفيذ عقدتي المشفى الوطني والشرطة العسكرية المروريتين في مدينة السويداء كان من أهم القضايا التي تم طرحها ونقاشها بحضور مدير عام المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية المكلف المهندس محمد مصطفى المحمد.

حيث أشار محافظ السويداء عامر العشي إلى أهمية توسيع طريق شهبا - سليم وإزالة كل العوائق عليه وصيانة طريق السويداء - القريا وتوسيع طريق صلخد باتجاه عرمان بطول ٤ كم وتحسين وضع المنحنيات على طريق السويداء - صلخد مع الإسراع في إعادة العمل بالطريق الحدودي الواصل بين قريتي بكا وذيبين باتجاه معبر نصيب الحدودي نظراً لأهمية هذا الطريق الحيوي خاصة بعد أن تمت إزالة العوائق من دوار بكا باتجاه ذيبين ومنها باتجاه دوار المفطرة لافتاً إلى ضرورة عدم توقيف العمل بهذا الطريق الذي تم تجهيزه بالبنى التحتية وبوشر بتنفيذه منذ عام ٢٠١٢ بموازنة مقدارها مليار ليرة وصرف نحو ٢٦٪ من هذه الموازنة.

كما دعا المحافظ إلى الإسراع في تنفيذ عدد من الطرق الرديفة التي تم تثبيتها على المخطط التنظيمي ومن بينها الطريق الواصل من سليم باتجاه عتيل ومنه إلى دوار العنقود وصولاً لدوار الباسل بمدينة السويداء بطول /٧/ كم مع إنجاز وصلة طرقية بين طريق عتيل باتجاه طريق المتحلق الغربي إلى الغرب مدينة السويداء عن طريق مديرية النقل وذلك بهدف حل مشكلة الازدحام المروري في المقاطع القائمة على طريق دمشق السويداء المركزي لافتاً إلى أن الازدحام المروري في السويداء يتطلب المباشرة بتلك المشروعات.

وأوضح مدير عام المواصلات المكلف أنه تم تخصيص مبلغ مليار و٨٤٢ مليون ليرة لمشاريع صيانة الطرق والمحاور في محافظة السويداء خلال العامين الأخيرين والعام القادم منها ٦٧٧ مليون ليرة في عام ٢٠١٥ و٥٥٠ مليون ليرة في خطة العام الجاري و٦١٥ مليون ليرة لخطة صيانة الطرق في عام ٢٠١٧ لافتاً إلى أن المؤسسة تعمل حالياً على تجربة المجبول الإسفلتي بالاستفادة من الحجر البازلتي في المحافظة من خلال تنفيذ طريق بطول واحد كم حيث سيتم تقييم التجربة بعد عام وفي حال نجاحها سيتم تعميمها واعتمادها بما يسهم في توفير التكلفة وأجور النقل. وفيما يتعلق باستئناف العمل بالطريق الحدودي لفت المحمد إلى أن هذا المشروع بحاجة إلى إعداد مذكرة من المحافظة إلى رئاسة مجلس الوزراء لمتابعة العمل فيه موضحاً أنه سيتم إدراج الطريق الرديف من عتيل باتجاه دوار العنقود ودوار الباسل بمدينة السويداء والعقدتين المروريتين في موقعي المشفى الوطني والشرطة العسكرية في خطة عام ٢٠١٨.

وأمام التصريح الأخير لمدير عام المواصلات الطرقية أبدى رئيس مجلس مدينة السويداء المهندس وائل جربوع استغرابه لعدم لحظ مشروعي العقدتين المروريتين أمام المشفى الوطني والشركة العسكرية في خطط المؤسسة سواء في العام الماضي أو الجاري أو القادم رغم تلقيه تأكيدات من مدير فرع المواصلات الطرقية بالسويداء بأن هذين المشروعين مدرجان في خطط المؤسسة منذ عام ٢٠١٤ مشيراً إلى أن تلك الوعود جاءت خلبية وفوتت الفرصة على أبناء المحافظة لتنفيذ هذين المشروعين الحيويين.

رغم ضيق المكان.. ١٢ ألف مريض راجعوا العيادات الشاملة خلال ٦ أشهر

| القنيطرة- خالد خالد

لا أحد يختلف على أن هناك مراكز صحية في محافظة القنيطرة تؤدي مهام كبيرة وكثيرة وخاصة في ظل الظروف الراهنة والتهجير القسري لأغلبية أبناء المحافظة وتوزعهم على مناطق محددة نتيجة توفر عامل الأمان بالدرجة الأولى والخدمات ثانيا، ويمكن القول إن بعض المراكز أصبحت بمنزلة مشفى صغير من حيث تقديم الخدمات الصحية والعلاجية والدواء المجاني ومن تلك المراكز العيادات الشاملة في الحلبوني ومركز جديدة عرطوز الفضل والبطيحة اللذان يعملان على مدار الساعة، ولكن من غير المفهوم استمرار تلك المراكز في معاناتها الطويلة كمركز الحلبوني الذي يعاني من غياب بعض التجهيزات والمستلزمات للقيام بواجبه على أكمل وجه كعدم وجود طبيب غدد (سكري) علماً أن عدد مرضى السكري نحو ٢١١٠ مريضى، إضافة إلى الحاجة لجهاز إيكو دوبلر وجهاز سكشن وضوء رأسي للأذنية وجهاز ازوت سائل وجهاز تحليل هرموني للمخبر ومولدة للكهرباء في مبنى العيادات الثاني بسبب انقطاع الكهرباء ولعدم تعطيل عيادات العينية والأذنية والمخبر بذلك البناء.

أما الأمر اللافت فهو غياب أو بالمعنى الدقيق عدم توفر ما نسبته ٧٥ بالمئة من الأدوية المزمنة (القصور الكلوي- أدوية السكري بالنسبة للأطفال لضبط السكري لديهم....) عدا عن الأمر الثاني الذي تناولناه بأكثر من مادة والمتعلق بكثرة الكادر وضيق المكان رغم التنقلات الأخيرة التي قامت بها مديرية صحة القنيطرة إلا أن واقع الحال ما زال دون المطلوب والمسوغ دائماً خروج عدد من المراكز عن الخدمة في المناطق الساخنة وتكدس الموظفين والعاملين في المراكز القريبة من مناطق سكنهم.

الدكتورة هيام مارديني رئيسة مركز العيادات الشاملة في الحلبوني تؤكد قيام المديرية بإجراء صيانة للمبنى الثاني لعيادات العينية والأذنية والجلدية والمخبر الأمر الذي ساهم في تحسين الخدمة المقدمة للمراجعين والمرضى والحاجة اليوم إلى إجراء صيانة وترميم لبعض العيادات في المبنى القديم وخاصة الأرشيف لإمكانية تقديم أفضل الخدمات.

وأشارت مارديني إلى أهمية وضرورة تفعيل شبكة الربط مع المديرية والمراكز التابعة لها لضبط خدمة المواطن ولمعرفة عدم حصوله على الدواء من أكثر من مركز صحي وعدم الازدواجية في العمل، لافتة إلى أن عدد المراجعين لمركز العيادات الشاملة خلال النصف الأول من العام الجاري بلغ ١٣٢١٠ مريضى.

أزمة بنزين خانقة ولا حلول في الأفق

| اللاذقية: نهى شيخ سليمان

ما زالت أزمة البنزين من المشكلات اليومية القائمة في محافظة اللاذقية، والتي يعاني منها أغلبية المواطنين سواء مالكو السيارات أم مستثمروها، وحتى راكبوها، فمشكلة نقص المادة وقلة وفرتها في محطات الوقود نتيجة تخفيض الكميات الواردة إلى المحافظة من ٢٦ إلى ٢٣ طالباً يومياً ترتب عليها ازدحام شديد على محطات الوقود، وبالتالي فترة الانتظار لأكثر من ساعة وتزيد عن ذلك لساعتين أحياناً، ما يعرض البعض لضربات شمس وخاصة في الجو الشديد الحرارة حالياً، وفي كثير من الأحيان وبعد الانتظار والملل ووجع الرأس، يصاب البعض بخيبة أمل لانتهاء المادة وخلو المحطة منها، وعند خروجه من المحطة يفاجأ بأشخاص يقدمون خدماتهم ببيع المادة مقابل ٦٥٠٠ ليرة سورية لغالون سعة ٢٠ ليتراً، وعلى الرغم من أن تعبئة البنزين بالغالونات للإتجار بالمادة غير مسموح بها وهي مخالفة تستوجب تنظيم الضبوط، إلا أنها موجودة وبكثرة، وعلى الرغم من الاجتماعات الأسبوعية المتكررة للجنة المحروقات في المحافظة لمعالجة مشكلة أزمة البنزين فإن هذه الاجتماعات لم تؤت ثمارها بعد.

وفي حديث لـ«الوطن» مع رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس المحافظة المحامي دريد مرتكوش حول دور اللجنة وفعاليتها لمعالجة هذه المشكلة، أفاد بأن التخفيض الحاصل لمادة البنزين من ٢٦ طلباً يومياً إلى ٢٣ طالباً هو قرار مركزي من دمشق، أما ما يخص التوزيع المحوري فنحن كشؤون اقتصادية في المحافظة لنا تحفظات عليه، محملاً المسؤولية كاملة للجنة المحروقات وليس لسادكوب، ورأى أن توزيع المادة للمحطة يجب أن يقترن بشروط مواصفات كالاكتظاظ السكاني، والمخالفات المنظمة بحق المحطة، واستجرارات المحطة أثناء توافر المادة، فلا يمكن أن يساوى الصالح بالطالح أثناء أزمات المحروقات، وأثناء الرخاء، ونحن نطلب ونترجى ممن يستطيعون الاستجرار والتصريف بسبب سمعتهم الجيدة في البيع، وضميرهم الصافي أن يستجروا المادة لمعالجة المشكلة والتخفيف من حدتها.